ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المنظور الاستراتيجي للفيدرالية في السودان (دراسة استشرافية)

Strategic Perspective of Federalism in Sudan

(A Prospective Study)

د. سامي محمد أحمد السيد: أستاذ الدراسات الاستراتيجية المشارك، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، مدير مركز أبحاث ودراسات السلام والتنمية، السودان

Sami Mohamed Ahmed Elsayed: Associate Professor of Strategic Studies, University of the Noble Qur'an and Taseel Sciences, Director of the Peace and Development Research and Studies Center, Sudan.

Email: Samialsed046@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 9 / 10 / 2025 تاريخ قبول البحث: 4 / 12 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

تناولت هذه الدراسة المنظور الاستراتيجي للفيدرالية في السودان بوصفها أحد أهم القضايا المرتبطة بإدارة التنوع والتعدد الإثني والثقافي والديني، والتي مثّلت على مدى عقودٍ طويلة تحدياً رئيساً أمام بناء الدولة السودانية الحديثة؛ فقد عانى السودان منذ الاستقلال من أزماتٍ متتالية ناجمة عن ممارسات غير فاعلة في إدارة هذا التنوع، مما كلف المجتمع أثماناً باهظة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولا يزال المجتمع بكل أطيافه يدفع ثمنها حتى اليوم. في ظل هذا الواقع، جاءت الدراسة لتبحث في مدى جدوى نظام الحكم الفيدرالي كخيار استراتيجي لمعالجة معضلة الحكم في السودان، انطلاقاً من **التساؤل الرئيس:** ما النظام الأمثل لإدارة التنوع والتعدد القائم في السودان؟ وتفرعت عنه عدة تساؤلات تتعلق بمدى إسهام الخلل في تطبيق الفيدرالية في ديمومة الصراعات، ومتطلبات نجاحها، وفرص بناء مستقبل واعد للسودان من خلال تبنيها. **اتبعت الدراسة** المنهج الوصفي التحليلي والاستشرافي، بالتركيز على تحليل تجربة السودان الفيدرالية ومقارنتها بتجارب إقليمية ودولية ناجحة. **توصلت النتائج** إلى أنَّ النظام الفيدرالي يمثل الخيار الأنسب لمعالجة أزمات السودان البنيوية، إذ يتيح توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة ويعزز المشاركة السياسية والحكم الرشيد، شريطة أن يُبنى على دستور جامع يكرّس العدالة والمساواة ويضمن قسمة منصفة للموارد بين المستويات الاتحادية والولائية والمحلية. كما أكدت الدراسة على أنَّه لا يوجد نموذج فيدرالي واحد يصلح للتطبيق في جميع الدول، **وأوصت الدراسة** بضرورة مراجعة التجربة الفيدرالية السابقة، والاستفادة من النماذج الناجحة، وبناء توافق سياسي ودستوري جديد يعيد صياغة العلاقة بين المركز والولايات وفق أسس العدالة والتمثيل الحقيقي، مع تعزيز الوعي السياسي بأهمية الفيدرالية كأداة لوحدة الدولة وإدارة تنوعها، تصميم نموذج فيدرالي سوداني يستفيد من التجارب الدولية ويتواءم مع خصوصيات المجتمع السوداني وتحدياته ومهدداته الراهنة والمستقبلية بعد الاستقراء.

الكلمات المفتاحية: المركزية، الفيدرالية، التعددية، إدارة التنوع، الحكم الرشيد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This study addresses the strategic perspective of federalism in Sudan as one of the most important issues related to the management of diversity and ethnic, cultural, and religious pluralism, which has posed a significant challenge to the construction of a modern Sudanese state for decades. Since independence, Sudan has suffered from successive crises resulting from ineffective practices in managing this diversity, costing society politically, economically, and socially, and the community continues to pay the price to this day .In light of this reality, the study seeks to explore the feasibility of the federal governance system as a strategic option for addressing the governance dilemma in Sudan, starting from the central question: What is the optimal system for managing the existing diversity and pluralism in Sudan? This question branches into several inquiries regarding the extent to which dysfunction in the application of federalism contributes to the persistence of conflicts, the requirements for its success, and the opportunities for building a promising future for Sudan through its adoption .The study employed a descriptive, analytical, and prospective methodology, focusing on analyzing Sudan's federal experience and comparing it with successful regional and international experiences. The findings indicate that the federal system represents the most suitable option for addressing Sudan's structural crises, as it allows for a fair distribution of power and wealth, enhances political participation, and promotes good governance, provided that it is based on a comprehensive constitution that enshrines justice and equality and ensures an equitable division of resources among federal, state, and local levels .The study also confirmed that there is no single federal model applicable to all countries. It recommended the necessity of reviewing the previous federal experience, benefiting from successful models, and building a new political and constitutional consensus that redefines the relationship between the center and the states based on principles of justice and genuine representation. Additionally, it emphasized the importance of enhancing political awareness regarding the significance of federalism as a tool for state unity and managing its diversity, designing a Sudanese federal model that draws from international experiences and aligns with the specificities of Sudanese society and its current and future challenges and threats.

Keywords: Centralization, Federalism, Pluralism, Diversity Management, Good Governance.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

السودان القطر القارة يقع في قلب القارة الأفريقية وهذا الموقع جعله بمثابة الجسر الذي يربط شرق القارة بغربها وشمالها بجنوبها. كذلك يمثل معبراً بين المنطقة العربية وداخل أفريقيا، وبإطلاله على ساحل البحر الأحمر ووجود قناة السويس أصبح أقرب الطرق إلى أوروبا، مما جعله عامل جذب لكثير من الهجرات، فالموقع الجغرافي من حيث الوسطية في أفريقيا مع اتساع الرقعة الجغرافية منحه تنوع مناخي انعكس على تعدد البيئات الطبيعية مما جعله يذخر بموارد طبيعية هائلة.

يعتبر موقع السودان منفرداً إذا يمثل جسر يربط العالم العربي بالأفريقي ويعتبر معبراً لانتقال الثقافات والتيارات الفكرية والدينية والأيدلوجية، مما جعله عنصراً مهماً في صنع وصياغة الواقع وتغيرات المستقبل في كل من القارة الإفريقية والوطن العربي، وأهميته كجسر للعلاقات والتوغل إلي قلب القارة الإفريقية.

كحال القارة الأفريقية، نجد التداخل القبلي مع العديد من دول الجوار التي تشترك في الخصائص الاثنية والعرقية والثقافية والتشابه التاريخي والجغرافي كلها عوامل مشتركة عميقة الجذور، وتعتبر القبيلة مصدراً للعديد من النظم والممارسات والأفكار في مشهد النسيج الاجتماعي ومازال للقبيلة دور فاعل في كل النزاعات المسلحة، ويضم أكثر من سبعمائة واثنين وخمسين قبيلة تتباين في سماتها ولهجاتها وثقافاتها وتقاليدها وموروثاتها وعاداتها، كل هذه التباينات كان أنتجت نزاعات ومشاحنات بين المكونات المختلفة بدافع صراع الأرض والسلطة .

يتمتع السودان بموارد طبيعية وبشرية وتعدد الأعراق والثقافات وأسلوب النمط القبلي والعشائري والأسر الممتدة بالإضافة للأمية والفقر وعدم أتباع منهجية التنمية المتوازنة بين أقاليم السودان كل ذلك زاد من نسبة الصراع.

زاد الاهتمام بالفيدرالية واتضحت أهميتها بسبب الصراعات التي اتسمت بالتغيرات السريعة وما أوجدته من تدافع حول الهويات الإثنية والخصوصيات الثقافية في ظل فضاء مفتوح يطرح أجندة ذات تأثير على جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، فكان خيار التوجه نحو الفيدرالية كمفهوم ممكن أن يستوعب جميع المشاكل، ويمثل حالة توافقية في شكل الدولة بين الاطراف المتناقضة، فالفيدرالية شكل من أشكال الدول الذي يتضمن توزيع السلطة على مستويين أو أكثر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما النظام الأمثل لإدارة التنوع والتعدد القائم في السودان؟

تتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية على النحو التالي:

1. هل عدم تبني النظام الفيدرالي أو الخلل الذي صاحب تطبيقه يعد سببا لديمومة الصراعات في الدولة السودانية؟
2. ما متطلبات تطبيق نظام الحكم الفيدرالي؟
3. ما فرص نجاح أو فشل تجربة تطبيق الحكم الفيدرالي في السودان؟
4. هل يسهم تبني النظام الفيدرالي في بناء مستقبل واعد للسودان ما بعد الحرب؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التالي :

1. التعرف على نظام الحكم الفيدرالي ومدى جدواه في حل معضلة الحكم في السودان.
2. تقديم حلول علمية تعزيز الحكم الرشيد.
3. استعراض التجارب الخارجية والخروج بدروس مستفاده منها.
4. بيان العقبات والتحديات التي تواجه الحكم الفيدرالي، ومدى تأثيرها في أعادة بناء الدولة السودانية.
5. إيضاح تأثير مدي تأثير أدرة التنوع في فشل منظومة الحكم.

أهمية الدارسة:

1. بيان نظام الحكم الفيدرالي والتطور التاريخي ومدي جدواه في حل معضلة التنوع والتعدد وكبر المساحة.
2. تحليل واقع ثغرات الأمن بما يساعد في تحديد الأساليب الفعالة والمستدامة للتعامل مع التحديات الأمنية الحديثة.
3. إثراء الفهم حول تطور أنظمة الحكم واسهامها في تحقيق التنمية.
4. تحديد الثغرات التطبيق العملي للنظام الفيدرالي، وإيضاح سبل تداركها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرضيات الدراسة:

تنبني الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أنَّ نظام الحكم الفيدرالي يسهم في إحداث تغير في المجتمعات وثقافتها، ودور التطور العلمي والعملي وقد ساهم بدور كبير في تغيير شكل نظام الحكم، بينما عامل النخب السياسية يسهم سلبا وإيجابا في عملية التحول.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي والاستشرافي الذي استخدم في هذه الدراسة يجمع بين ثلاث مقاربات علمية مكملة لبعضها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

المنهج الوصفي: اعتمدت الدراسة هذا المنهج لتقديم صورة شاملة وموضوعية عن واقع نظام الحكم في السودان، من خلال وصف مكونات النظام الفيدرالي، وبنية الدولة، وطبيعة التنوع الاثني والثقافي والديني، كما استخدم الوصف لتحديد طبيعة الإشكاليات التي واجهت تطبيق النظام الفيدرالي منذ الاستقلال وحتى اليوم.

المنهج التحليلي: تم استخدامه لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بتجربة الفيدرالية في السودان، وذلك عبر تفكيك الظواهر السياسية والاجتماعية المرتبطة بها، والكشف عن العلاقات السببية بين ممارسات الحكم الفيدرالي واستمرار الصراعات في البلاد.

المنهج الاستشرافي: استخدم لاستقراء المستقبل السياسي والإداري للسودان في ضوء التجارب السابقة، واستشراف المستقبل؛ لاعتماد نظام فيدرالي فعّال يحقق الاستقرار والتنمية.

المحور الأول: الفيدرالية المفهوم والتاريخ.

قبل التطرق للفيدرالية لا بُدَّ من الاشارة إلى اللامركزية حيث تعرف بأنَّها درجة عدم تركيز السلطة أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات المختلفة على مستوى الدولة، واللامركزية كمفهوم شامل تعني (نقل السلطة تشريعية كانت أم اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا)، واللامركزية تتكون من مصطلحين: الاول هو التفكيكية ويقصد بها (تفويض الإدارة المركزية، السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافيا، للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم، والثاني هو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التخويل ويقصد به (تخويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة اوكلت إليهم .

بينما تعتمد المركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يقوم على مبدأ جمع وتركيز الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية المتواجدة في العاصمة، أو عن طريق ممثليها الذين يعملون في العاصمة أو في الأقاليم، باسمها ولحسابها، ويخضعون لها خضوعاً رئاسياً، والسلطة التنفيذية المركزية هي التي تقوم بتنفيذ القوانين في أرجاء الدولة كافة، ومفاد ذلك أن ليس هناك في الدولة من شخصية اعتبارية سوى شخصية، الدولة، وأنَّ جميع المرافق العامة تكون تابعة لشخصية الدولة [1].

أصل كلمة فيدرالي أو الفيدرالية يمكن إرجاعها الي الكلمات اللاتينية (foedus) و(fides)، والتي عند ترجمتها للغة الإنجليزية تعني اتفاقية أو معاهدة أو ميثاق أو عهد، بينما تعني الأخيرة الثقة. الفيدرالية شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، والولايات) ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة في الدولة [2].

نجد أنَّ الفيدرالية هي أساسا مصطلح معياري وليس وصفي ويشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم، ويقوم هذا المصطلح على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها، إنَّ جوهر الفيدرالية كمصطلح معياري وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجما هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد[3].

إنَّ الفيدرالية في أوسع معانيها وأعم تعريفاتها لا تخرج عن كونها شكلا من أشكال التعاقد على قسمة السلطة بين إدارة مركزية وإدارات ولائية، تتحدد فيها صلاحيات المركز وصلاحيات الولاية بحيث يمكن أن يكون المواطن الواحد محلا للسلطتين معا، ويتطلب هذا التركيب دستورا مكتوباً واتحاداً بين الوحدات المتعاقدة على أهداف محددة. الفيدرالية تدور حول التعايش بين الولاءات والهويات المتعددة وحول السلطة المشتركة والمقسمة [4].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نجد أن النظام الفيدرالي هو بيان أهم القواعد التي تبين مفهوم الفيدرالية وأصلها ومحتواها المكون من القواعد ومن ثم تطبيقات تلك القواعد على أرض الواقع، أي ممارسة الحكم أو ادارة السلطة وفق تلك القواعد بشكل عملي، الفيدرالية ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو التجمع بحركة تقدمية تفضي الي التوافيق بين اتجاهين متناقضين يحرص كل منها على الحرص على ذاته مع وجود شعور بالانتماء الي تنظيم جماعي يشملهما من جهة أخري [5].

عرفت الموسوعة البريطانية الفيديرالية على أنَّها هي شكل من التنظيمات السياسية، حيث توحد الدول المنفصلة أو غيرها من الحكومات داخل نظام سياسي واحد، بطريقة تسمح لكل واحدة بالحفاظ على كيانها السياسي الأساسي، وهي تضمن نوعاً من توزيع السلطة بين مستويين مركزي ومستوى الولايات أو المقاطعات، أي بعبارة أخرى يضمن النظام الفيديرالي حقوق وثقافة الأفراد ومختلف الجماعات الإثنية [6].

حيث أنَّ النظام الفيدرالي لدولة واحدة، يتضمّن كياناتٍ دستوريةً متعددةً، لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفيدرالي، باعتباره المُنشِئ لها والمُنظّم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك عبارة عن نظامٍ دستوريٍّ وسياسيٍّ مركب [7].

النظام الفيدرالي هو آخر ما توصل إليه علماء أوربا وفلاسفتها لوضع حد للحروب الأهلية وتحكم فئة واحدة بقية فئات الشعب واضطهادها من خلال احتكار السلطة. ويعد النموذج الفيدرالي تحولًا في المفهوم التقليدي للدولة وإعادة صياغتها على أساس توزيع أركانها المكونة لها (الإقليم، الشعب، السيادة) [8].

ومن ناحية أخرى يكون النظام الفيديرالي بمثابة حلٍ لمشكلات الأقليات العرقية في العديد من الأقطار كالسودان والعراق، وذلك بمنح تلك الأقليات اختصاصات إدارية كبيرة لمعالجة شؤونها الداخلية بالوسائل التي تتناسب مع أوضاعها الجغرافية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة[9].

نخلص الي أنَّ المفهوم المعاصر للفيدرالية يشكل في المقام الاول مفهوما ديمقراطيا، اذ يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية، فالفيدرالية من حيث الفكرة تدرك أهمية السياسات والمفاهيم المتنافسة حول ماهية المصلحة العامة، فالدولة الفيدرالية هي الدولة التي تقوم فيها السلطة على مبدأ (الاقتسام والتنسيق)، والفيدرالية لا تنطلق من مجرد مفهوم أحادي بل إنَّها تستوجب وجود اتفاق مشترك على اتخاذ إجراءات معينة بمعزل عن الطرف الآخر وإجراءات اخرى معه، وأنَّ الفيدرالية لا تعد مجرد تنازل عن السلطة أو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاختصاص ، لأنَّ المبدأ المنطقي يفيد بأن تنعم الحكومات المحلية بالسيادة في دائرة نفوذها بقدر السيادة التي تتمتع بها الحكومة الفيدرالية ضمن دائرتها الخاصة وبهذا الحكومات المحلية والفيدرالية معا تؤدي مهمات مختلفة ضمن أطار عمل مشترك .

تاريخ الفيدرالية:

كانت المدن اليونانية القديمة على مستوى راقٍ في الحضارة والتطور، لذا فلا غرابة أن يرجع تاريخ تطبيق الفيدرالية في جانبيها النظري أو التطبيقي إلى اليونانيين، ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد كانت لهذه المدن الرغبة في تحقيق الاتفاق والتفاهم لأغراضٍ لم تكن هذه المدن قادرة على القيام بها على الوجه الأكمل منفردة دون الاستعانة ببعضها الآخر، ويعتبر البعض الفيدرالية اليونانية القديمة نظاماً للحكم عن اتحاد عدد من الولايات أو الدول تتعايش معًا دون انفصال ودون وحدة.

قد شهد النصف الثاني من القرن العشرين انتشارا واسعا للأنظمة الفيدرالية بالإضافة إلى أشكال أخرى من الفيدرالية من أجل توحيد مجتمعات متعددة الاثنيات في مناطق المستعمرات السابقة وفي أوروبا. وتأسست أنظمة فيدرالية وشبه فيدرالية، لم يكتب لها النجاح جميعها ، في قارة آسيا، على سبيل المثال في الهند الصينية(1945)، وبورما (1948)، وإندونيسيا (1949)، والهند (1950)، والباكستان (1956)، والملايو (1948 و 1957)، ثم ماليزيا (1963)، وفي الشرق الأوسط، على سبيل المثال في الإمارات العربية المتحدة (1971) ، وفي أفريقيا، على سبيل المثال في ليبيا (1951)، وإثيوبيا (1953)، و روديسيا ونيا سالاند (1953)، ونيجيريا (1954)، ومالي (1959)، والكونغو (1960)، والكاميرون (1961)، وجزر الكومور (1978) ، وفي منطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال في جزر الهند الغربية (1958). وشملت الأنظمة الفيدرالية التي تأسست أو أعيد تأسيسها في أوروبا الوسطى والشرقية كلا من النمسا (1945)، يوغسلافيا (1946)، ألمانيا (1929)، وتشيكوسلوفاكيا (1970). كما تبنت البرازيل (1946)، وفنزويلا (1947)، والأرجنتين (1949) في أمريكا الجنوبية دساتير فيدرالية جديدة[10].

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد فيدرالي حديث ينتهج الفيدرالية كمبدأ تنظيمي لهيكلها الحكومي وذلك عام 1789في أعقاب اتفاقية فيلادلفيا عام 1787، وقد نشأ ذلك نتيجة إخفاق الاتحاد الكونفدرالي للحكومة المُشكلة بموجب ميثاق الاتحاد الكونفدرالي عام 1781، في بادئ الأمر، كانت الولايات المتحدة تتكون من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(13) ولاية، وتطورت بعد ذلك لتصل إلى اتحادٍ فيدرالي يضم (50) ولاية وفدراليتين لا تماثليتين وثلاثة أقاليم ذات حكم محلي وثلاثة أقاليم غير تابعة للحكومة الفيدرالية وأكثر من (130) مستوطنة محلية مستقلة من سكان أمريكا الأصليين. وقد استطاع هذا الاتحاد الفيـدرالي أن

يصمد أمام حرب أهلية ضروس ويتجاوزها خلال القرن الأول من وجوده. وحيث أنَّه أكثر الفيدراليات صموداً في العالم أجمع، فهو يمثل أهمية مرجعية كبيرة في أيّ دراسة مقارنة تتناول الاتحادات الفيدرالية[11].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمية الحكم الفيدرالي:

اتسمت الأنظمة الفيدرالية القديمة، مثل ألمانيا والهند والولايات المتحدة وسويسرا، بالاستدامة، حيث لا يوجد أي ديمقراطية انتقلت من الوضع الدستوري (الفيدرالية) إلى نقيضها، أي(المركزية) ونتيجة لذلك، أصبحت معظم الديمقراطيات الكبيرة (المحسوبة إمَّا من حيث عدد السكان و/أو مساحة الأرض) الآن فيدرالية دستوريًا.

تحظى الفيدرالية بالأهمية نتيجة الاسباب التالية:

1. يكون هناك تمثيل الجماعات الاقلية بشكل أفضل، لأنَّ الديمقراطية التنافسية المستندة إلى حكم الأكثرية الانتخابية قد تغلق الطريق أمام هذه الجماعات بشكل دائم، فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية، في حين تعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفيدرالي.
2. حماية الوحدة الوطنية ومنع تقسيم الكيان السياسي الموحد في شكل دولة واحدة، فالفيدرالية قادرة على تحقيق مصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول متعددة القوميات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها الأقليات السلطة الذاتية لإدارة شؤونها المحلية، كتأمين حقوقها اللغوية والثقافية وممارسة شعائرها الدينية وحمايتها من انتقادات أو تدخلات القومية التي تشكل الأغلبية. [12].
3. الفيدرالية تطرح نفسها كخيار ناجح لعلاج الصراعات الناشئة في الدول التي تتميز بالتنوع والتعددية الاثنية أو الدينية أو الطائفية أو القومية، تشكل الفيدرالية إطارا مناسبا لنظام سياسي لامركزي لما توفره من مستوى إقليمي للحكم [13].
4. توفير وتعزيز الأمن الوطني في دولة متعددة المجتمعات باحتواء كافة الولاءات السياسية والعرقية لصالح التشكيل العام في إطار الممارسة العادلة للسلطة واحترام حقوق الانسان مما يعيد الثقة بين مختلف المكونات ويجسر العلاقة فيما بينها.

إنَّ الفكرة الأساسية للفيدرالية تتضمن مزيجا من (الحكم المشترك) بأشكال مختلفة لتتلاءم مع ظروف مختلفة؛ لقد تعددت، ومازالت تتعدد أنماط الفيدرالية و تتباين في جوانب كثيرة: وفق طابع الأسس الاجتماعية والاقتصادية المتعددة؛ عدد الوحدات التي تشكل الوحدات الفيدرالية ودرجة التماثل، أو عدمه، في حجم الوحدات، الموارد المتوفرة والوضع الدستوري، مدى توزيع وتخصيص المسئوليات من حيث التشريع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتنفيذ والإنفاق، توزيع وتخصيص الموارد وسلطات فرض الضرائب، طابع مؤسسات الحكومة الفيدرالية ومدى التأثير من جانب المناطق/الأقاليم فيصنع السياسة الفيدرالية، إجراءات حل النزاعات وتسهيل التعاون بين الحكومات المعتمدة على بعضها البعض، وفي الإجراءات الرسمية وغير الرسمية للتكيف والتغيير [14].

لقد استطاعت كندا أن تحدث توفق بين التعدد العرقي واللغوي، وذلك بالعمل وفق قاعدة الملاءمة والتوافق والتراضي بين الأقاليم المختلفة، في إطار دولة اتحادية تتمتع فيها الأقاليم بنظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات، لا تتدخل السلطة الاتحادية في شؤونه، هذا شكل آخر من أشكال النجاح في الملاءمة بين التعددية، واستقرار الحكم، وفن إدارة التنوع مصحوباً بالنمو الاقتصادي جدير بالتفكر والتفاكر في صياغة نظام الحكم الفيدرالي في السودان. [15].

هناك (28) دولة، يقيم فيها 40% من مجموع سكان العالم، تدعو نفسها فدرالية أو تعتبر بشكل عام فدرالية؛ تعتبر جميع الديمقراطيات تقريبا التي تضم مساحات كبيرة أو أعدادًا كبيرة من السكان فيدرالية، تتحول كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك الآن، وبشكل متزايد، إلى دول فيدرالية وذلك مع تنفيذ عملية الديمقراطية، كانت كل من بلجيكا وأثيوبيا وإسبانيا دول وحدية في الماضي وهي الآن فيدرالية، لقد تم تبني الفيدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة وذلك كحل في أعقاب النزاع المسلح في كل من البوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والسودان وجنوب إفريقيا ويتم حاليًا النظر في إمكانية تطبيقها في سريلانكا نيبال [16].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خصائص الفيدرالية [17]:

تتميز الأنظمة الفيدرالية، على الرغم من اختلافاتها المتعددة، بعدد من الخصائص المشتركة التي تميزها عن الأنواع الأخرى من الحكومات. يعتقد عادة أنَّ الخصائص التالية تجعل من نظام ما حكومة فيدرالية:

1. هناك على الأقل مستويين من الحكومة، واحد للدولة ككل وواحد للأقاليم، وكل حكومة لها علاقة انتخابية مباشرة مع مواطنيها، وهناك أسماء كثيرة للأقاليم: يمكن الإشارة إليها على أنَّها (الوحدات المكونة) للنظام الفيدرالي.
2. الدستور المكتوب الذي لا يمكن تعديل بعض أجزائه من قبل الحكومة الفيدرالية بمفردها، تحتاج التعديلات الرئيسية التي تؤثر على الوحدات المكونة بصفة عامة إلى موافقة أساسية منها بالإضافة إلى الحكومة المركزية، يقوم الدستور بتخصيص السلطات التشريعية بما فيها السلطات المالية لمستويي الحكومة بما يضمن قدراً من الاستقلال الذاتي الحقيقي لكل مستوى. غير أنَّ الأنظمة الفيدرالية تختلف بشكل كبير في طريقة ومدى تعريفها للسلطات المميزة لكل من المستويين.
3. المجالس البرلمانية الثانية/العليا – لتمثيل الوحدات المكونة في المؤسسات الرئيسية بحيث تسمح للأقاليم بالمشاركة في صنع القرار المركزي، ويتم عادة إعطاء الوحدات الأصغر وزناً أكبر مما قد يسمح به عدد السكان فيها.
4. وجود محكمة دستورية أو عليا للحكم في المنازعات الدستورية بين الحكومات.
5. توجد إجراءات ومؤسسات لتسهيل وتنسيق العلاقات بين الحكومات.

فإذا كان هناك مضمون جوهري للفيدرالية فهو أنَّ هناك مستويين من الحكومة قائمين على الدستور لكل منهما استقلالية ذاتية حقيقية وتعتبر الحكومات في كل مستوى مسئولة بشكل أساسي أمام جمهور ناخبيها.

توزيع السلطات داخل الأنظمة الفيدرالية

هناك منهجان مختلفان تماما لتوزيع السلطات داخل الأنظمة الفيدرالية وهما: (النموذج الازدواجي والنموذج الاندماجي)، وعادة ما يخصص النموذج الازدواجي صلاحيات مختلفة لكل مستوى من مستويات الحكومة والذي يقوم بدوره بطرح وإدارة برامجه، أما النموذج الاندماجي فيتضمن الكثير من الصلاحيات المشتركة وغالبا ما تقوم حكومات الوحدات المكونة بإدارة القوانين أو البرامج التي يتم تشريعها على المستوى المركزي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وطبقا للنموذج الازدواجي أو الكلاسيكي للفيدرالية، يتم عادة قصر تخصيص الصلاحيات الدستورية المجالات مختلفة على أحد مستويي الحكومة ويقوم كل مستوى من مستويات الحكومة، في هذا النموذج، بتقديم برامج في نطاق مسؤولياته باستخدام جهاز ودوائر الخدمة المدنية المتوفرة لديه، وبهذا تكون دوائر الحكومة الفيدرالية منتشرة في مختلف أنحاء البلد.

لا يحقق النموذج الازدواجي، عملياً، فصلاً خالصا للسلطات، لأنَّ الكثير من القضايا لها أبعاد إقليمية وقومية ودولية أيضا، كما تتشابك العديد من المسئوليات المختلفة للحكومات مع بعضها البعض ويتضح ذلك في الاتي [18]:

أ. هناك سلطات مشتركة أو متزامنة في جميع الدساتير الازدواجية حيث يمكن لكل مستوى من مستويات الحكومة أن يسن القوانين، توجد في كندا وبلجيكا سلطات متزامنة قليلة، بينما يتوفر في أستراليا تزامن شديد في السلطات. وحيث وجدت سلطات متزامنة، تكون السيادة في الغالب، وليس دائما للقانون الفيدرالي، بمعنى أنَّه يسود في حالات النزاع.

ب. قد يكون هناك أيضا تزامن بحكم الواقع، عندما يكون لكلا مستويي الحكومة سلطات مختلفة لها تأثير على قضية واحدة وهذا يعتبر نوعاً من السلطة المشتركة وعادة لا ينطوي على سيادة مستوى من الحكم على الآخر، فموضوع البيئة مثلاً لا يرد في الدساتير القديمة كمجال من مجالات السلطة لأي من مستويي الحكم، ولكن قد يكون لكلا المستويين صلاحيات قانونية مختلفة تسمح لهما بتنظيم التأثيرات البيئية لأحد المشاريع الرئيسية الخاصة بالبنية التحتية مثلاً، وبالتالي لا يتم تنفيذ تلك المشاريع إلا بموافقة كلا المستويين.

وطبقا للنموذج الاندماجي أو التشابكي للفيدرالية الذي تمثله ألمانيا، فإنَّ مواضيع معينة تكون قاصرة على مستوى معين من مستويي الحكومة (مثل الدفاع للحكومة الفيدرالية)، ولكن معظم المواضيع تكون متزامنة حيث تضع الحكومة المركزية تشريعات عامة يمكن للوحدات المكونة تكميلها دون معارضتها من خلال التشريعات الخاصة بها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعتبر كل من كندا والبرازيل والولايات المتحدة أمثلة على الأنظمة الفيدرالية الازدواجية إلى حد كبير بينما تتبع كل من ألمانيا والنمسا وجنوب إفريقيا وإسبانيا النموذج التشابكي، وتوجد ملامح قوية لكلا النموذجين في كل من الهند وسويسرا، وتعتبر أستراليا نموذجا ازدواجيا بترتيبات إدارية، ولكن توجد فيها الكثير من المجالات المتزامنة بحيث أصبح لها ملامح قوية للنظام التشابكي، ولا يوجد اتحاد فيدر الي يمكن أن يتبع نموذجا واحدا بشكل كامل.

أما فيما يخص أساليب توزيع السلطة السياسية بين الدول الإتحادية والولايات الأعضاء فتكون على النحو الآتي:

1. تحديد اختصاصات الدولة الإتحادية والولايات على سبيل الحصر، ويشوب تلك الطريقة نوع من الجمود، بسبب عدم استجابتها للتطورات المستجدة خلال الممارسة وصعوبة إلمام المشرّع بكل الحالات المحتمل ظهورها مستقبلاً، الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات دستورية بين الحين والآخر.
2. تحديد اختصاصات الدولة الاتحادية حصراً، وتخويل الولايات الأعضاء ما يستجد من اختصاصات وسلطات، وبالتالي يكون الاختصاص العام للولاية، وتلك الطريقة تكفل تدعيم سلطة الولايات، وإيجاد الملائمة وفرص تحقيق الذاتية خلال الممارسة الدستورية.
3. تحديد اختصاصات الولايات الأعضاء حصراً، وتخويل الجهاز الاتحادي بقية الاختصاصات التي تستجد، وهنا يكون الأخير صاحب الاختصاص العام فيما لم يرد فيه نص دستوري حصري، ويترتب على تلك الطريقة تدعيم الدولة الاتحادية وتقليص سلطات الولايات خلال الممارسة.

وفي هذه الحالة ينبغي على المشرّع اختيار أنسب تلك الوسائل في الدولة الإتحادية، وفقاً لأوضاعها وظروفها، وعدم الاكتفاء بنقل تجربة اتحادية سابقة وتطبيقها.

هناك من يقسم هذه الأساليب على أساس التوزيع المطلق للاختصاصات وذلك بتحديد السلطات الاتحادية أو تحديد السلطات الولائية، فبتحديد سلطات الاتحاد الفيديرالي يترك ما عداه للولايات، وهناك أسلوب قائم على تحديد كل من السلطات الاتحادية من جهة والسلطات الولائية من جهة أخرى، أما الأسلوب الثالث المعتمد فيعتمد على تحديد السلطات المشتركة بين كل من السلطات الاتحادية والولائية[19].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أذن النظام الفيدرالي هو واحد من أكثر الأنظمة فاعلية لحكم وادارة السلطة في بلد ذي مساحة واسعة ومجتمعات متنوعة ومتعددة، إلَّا أنَّ مبدأ (مقاس واحد يناسب الجميع) لا يتفق دوما مع الفيدرالية، وهو به تطورا وتغيرا من أجل إيجاد التوازن المطلوب بين مستويات الحكم المتعددة وذلك تبعا لتغير المجتمع، فالخصائص التي تتميز بها الفيدرالية، تجعل منها تنظيما لإدارة السلطة في المجتمعات التي تتكون من أكثر من مكون وتتصف بالتنوع والتعدد أو فيها اختلاف حول كيفية استغلال واستخدام الموارد، وأنَّ الفيدرالية ليست سببا في خلق تلك المشاكل التي تعاني منها تلك المجتمعات بشكل مستمر مهددا وجوده، ففكرة الفيدرالية تأتي بعد تلك المشاكل لغرض معالجتها ، مما يجعل الفيدرالية مبدأ لإدارة السلطة وآلية توفير سبيل للتعايش المشترك السلمي بين مختلف مكونات المجتمعات المتنوعة.

أنموذج الفيدرالية الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنَّه نتيجة لاتساع رقعتها والخلافات الإقليمية بين ولايات الجنوب وولايات الشمال والنزعة الإقليمية الملاحظة في كل أمريكا وعوامل الهجرة [20] .

إنَّ واضعي أسس الفيدرالية الأميركية كانوا ذوي اطلاع كبير في الآراء الفلسفية حول الحكم التي سبقت القرن الثامن العشر فضلا عن خلفيتهم الفكرية الليبرالية والتجارب المؤسسية للنظام الانجليزي أسهمت في وضوح الرؤية لدى المؤتمرين في فيلادلفيا مما ساعد على انبثاق دستور وضعوا فيه جميع التوازنات التي تؤمن مخاوفهم من استبداد الحكومة الاتحادية على الولايات وتمنع تغول أي سلطة يسمح بضياع حقوقهم لهذا جاءت جل الفقرات الدستورية سواء من ناحية توزيع الاختصاصات أو التي تتعلق بالحقوق والحريات تحمل في طياتها ضمانات دستورية للولايات وهو ما جعله عامل اطمئنان ساهم في ترسيخ التجربة الفيدرالية ووصولها إلى مصاف التجارب الناجحة.

الفيدرالية الأمريكية تقوم على أساس التوازن في الديمقراطية حيث يسعى النظام السياسي وقيادته باستمرار إلى تحقيق الاتزان والتوازن والتعادل في خصوص تحقيق المصالح المتعددة الموجودة في الولايات ، نجد أنَّها ليست شكلاً جامد من التوازنات والضوابط بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات بل تتميز بالديناميكية والحركة والاستجابة وفقا لمتطلبات الحالة والعصر فصلاحيات الحكومة الاتحادية والولايات لم يُفصل فيها بشكل حدي و قاطع رغم أنَّها تسبب بعض الإشكاليات بين فترة و أخرى إلَّا أنَّها أضفت ميزة للنظام بما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نسميه (المرونة المنضبطة) أي ممكن أن تتحرك الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وأن تغير دون أن تمس الثوابت المتعلقة بشكل الفيدرالية أو متعلقة بالحقوق والحريات، وهذه النقطة مهمة بالنسبة للفدراليات الناشئة أن تراعيها.

كما أنَّ تعدد الضمانات التي منحها الدستور سواء المؤسسية متمثلة بالمحكمة العليا ومجلس الشيوخ أو المعنوية المتمثلة بالحقوق المدنية شكلت عامل اطمئنان ساهم فيما بعد على ترسخ التجربة وهو أحد أسباب نجاح استمرار الاتحاد بين الولايات في أمريكا لأكثر من (200) عام مع إجراء (27) تعديلاً فقط على الدستور [21] .

يستند تنظيم الإدارة العامة في الدولة المعاصرة على أساسين متعارضين، وإن كانا متكاملين: الأساس الأول، هو المحافظة على تماسك الدولة ووحدتها، وذلك بتركيز سلطة البت في المسائل الإدارية ذات الطابع القومي – التي تهم أفراد الدولة في مجموعهم – بأيدي الإدارة المركزية، والأساس الثاني، هو إشراك الوحدات الإدارية المتمتعة بالشخصية المعنوية "الاعتبارية" المستقلة عن الدولة في ممارسة الوظيفة الإدارية في حدود جغرافية معينة، أو في إطار أنشطة معينة.

أنموذج الفيدرالية الأثيوبية:

كانت بدأيه الحكم فيدرالي ذو طابع إثني في إثيوبيا في عام 1991م، وتم التأكيد عليه مع صدور الدستور في عام 1994م، وذلك عند تولى الحكم تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF)، الذي أسس نظاماً فيدرالياً قائماً على أساس اثني.

تتألّف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية، من أربعة أحزاب رئيسة تُمَثِّل الجماعات الاثنية والأقاليم الإثيوبية: (تيجراي، والأورومو، والأمهرا، إضافةً لإقليم الشعوب)، تدير نشاطها في والأحزاب الأربعة هي: الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. وحزب أمهرا الديمقراطي، وحزب الأورومو الديمقراطي، وحركة الشعوب الجنوبية الإثيوبية الديمقراطية[22].

أتسم الشكل الفيدرالي للدولة بتوزيع وتقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات أو الأقاليم، بيد أنَّ الممارسات أظهرت قصوراً جعلها تحيد عن المبادئ التي تبنت من أجلها الفيدرالية، وبدلاً من نجاح الفيدرالية في إدارة لتعددية الاثنية، تفاقمت أزمات الدولة الإثيوبية، وتزايدت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معدلات العنف، بين تيجراي، والأورومو، والأمهرا، على الرغم من أنَّ هناك جملة من الإيجابيات التي أحدثت تنمية متوازنة في شتي ربوع أثيوبيا.

المحور الثاني: واقع التعدد والصراع في السودان:

أنَّ ما يصدم الزائر للسودان، أكثر من كبر مساحته، هو التعارضات والتعقيد، فالبلد كيان من التعارضات داخل الصحاري والسافنا في الشمال وخضرة الجنوب الكثيفة، وتمازج الثقافات والتقاليد الأفريقية والعربية، سواء تمثل ذلك في راقصات الدينكا عاريات الصدور أو نساء الرشايدة وراء النقاب، أو تمثل في الالتزام بالإسلام، أو المسيحية [23].

تذهب الدراسات العلمية إنَّ السودان يشتمل على (56) جماعة عرقية رئيسية، تنقسم دورها إلى (597) جماعة فرعية ولا شك في أنَّ هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعاً عرقياً كثيفاً وتكثر التساؤلات حول الشكل الذي اتخذته العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة التي تشكل السودان [24].

ورث سودان اليوم، من خصوصيات سياسية وسلالية (اثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية اجتماعية تبحث عن حيز زماني ومكاني للتعبير عن ذاتها، ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في أنَّ فهمنا لواقع السودان المعيش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر تعددية مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل، ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المسيئة للنسيج السوداني بألوانه المختلفة (عرقياً وسياسياً ودينياً وثقافيا)، والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يريده عنصر ضعف، فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان، نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوحدة الوطنية من دونه ؛ نجد أن التباعد من منظور اثني بات واضحاً حتى لدي المثقفين من النخب حيث أورد الباحث محمد سليمان محمد مقدمة الكتابة، السودان حروب الموارد والهوية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(مؤسسة الجلابة لا تود ان تفهم أن التنوع الثقافي والديني والعرقي يثري جميع قوميات السودان، وان التداخل والتمازج بينها يمنح السودان مزيجا ونكهة حضارية متميزة. فلنأخذ مثلا النوبة والبقارة (مسيرية وحوازمة في منطقة جبال النوبة وسط السودان) [25].

السودان ليس بمعزل عن أن النزاعات في أفريقيا ترتبط جميعها بصورة عامة بعامل (الاثنية) فالأثنية تعتبر هي العامل المشترك في غالب النزاعات التي تقع في أفريقيا، أما إبراز سمات الاثنية في مصادر وآلية النزاعات في أفريقيا تتمثل في أنَّ الدولة الأفريقية متعددة الاثنية هي ذات نزاع موروث أي أنَّ بذرة النزاع مغروسة داخلها منذ البدء، ولذلك فخلق الاستقرار بها يتطلب التغلب على القبلية وهي أهم مظاهر الاثنية في أفريقيا، وذلك من خلال عمليات التحديث داخل المجتمعات، كما أنَّ الفقر والجهل يعتبران من الأسباب الكفيلة بوقوع النزاعات، من الواضح أنَّ الاثنية وما ينجم من نزاعات هي من خلق أيدلوجي، يخلقه المتطرفون لخدمة أغراض سياسية وغيرها ويستغلون لذلك طرق مختلفة تؤدي إلى تطور النزاع وتأجيجه[26].

من الطبيعي وجود الإنسان في تجمعات بشرية تتعايش فيما بينها، إنَّ الخلفية التاريخية لتكوين أي شعب من شعوب الدنيا تكويناً قبلياً يقتضي أمر التطرق لها إلَّا أن القبيلة منذ النشأة الأولي كانت الحصن الاجتماعي الذي حفظ القيم والمثل والأخلاق ورعي التقاليد ووشائج القربى، والقبيلة ظلت وعاء التعاضد والتكامل الاجتماعي وأنَّ الإنسان خلق ضعيفاً وقوته ومنعته تكمن في قدرته على العيش في جماعة، لقد عاش الإنسان منذ فجر التاريخ في جماعات نشأت من الأسرة والعشيرة والقبيلة. [27].

بالرغم من التعايش فإن في اعتقاد معظم المختصين والمهتمين بقضايا ومشكلات علم الاجتماع الريفي أنَّ هنالك أسباب مباشرة لهذه الصراعات وأسباب غير مباشرة ولكنها توفر الظروف والبيئة والبنية التحتية التي يصبح فيها النزاع القبلي أمراً محتوماً طال الزمن أم قصر [28].

مازالت الممارسة السياسية دون مستوى الإحاطة بمشكلات مشاركة الإنسان السوداني في مختلف فعاليات حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر أطر دستورية تقوم على توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار لتشمل كافة قوى السودان الاجتماعية الحديثة القابضة على الإنتاج والخدمات، والقوى الإقليمية التي لم تتحقق طموحاتها النسبية [29].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في السوان سرعان ما تقود الخلافات السياسية إلي حروب تستخدم فيها أده الاثنية، تتضح الرؤية عند طرح سؤال لماذا فشلت الاتفاقية الإطارية لشهر ديسمبر 2022م؟ عندما انقضى الموعد النهائي في 11 أبريل 2022م لتعيين رئيس الوزراء الانتقالي وإنشاء المؤسسات الانتقالية، كان من الواضح أن هناك صعوبات كبيرة داخل مجموعتي القوات المسلحة، وكما كان يبدو كان المفتاح هو عدم رغبة قوات الدعم السريع في الاندماج مع القوات المسلحة السودانية في غضون عامين، لكن على الأرجح، لم تكن قوات الدعم السريع مستعدة للتخلي عن مواردها الاقتصادية في دارفور (الذهب) والقوة في الأموال والأسلحة التي تتدفق من ذلك، وكانت تعلم أنَّها تحظى بدعم الإمارات العربية المتحدة[30].

تدور الحرب الأهلية في الدول ذات الفوارق الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والعرقية الواضحة المعالم، أو الدول التي تتكون من أكثر من عرق أو قومية ويكون النزاع والتنازع بينها واضحاً ومتجذرا في مجتمع الدولة، وقد يحدث نتيجة للحرب الأهلية الانهيار الكامل لدستور الدولة وتنعدم فيها السلطة لفرض السيطرة ويصل الأمر إلى مرحلة الفوضى العارمة وذلك مثل الحالة التي وصل إليها الصومال. تعتبر الحرب الأهلية أكبر أنواع النزاعات الداخلية كارثية من حيث عدد الضحايا والمأساة الإنسانية التي تترتب على ذلك [31].

كان للموقع السودان الجغرافي، وظروفه المناخية، وطبيعة أرضه، والأسلوب الذي تشكلت به مجموعاته السكانية، أثر على ما يدور فيه اليوم، كما كان للضغوط الأجنبية عليه، والتداخل التاريخي بين حضاراته وثقافاته المختلفة، أثر أيضاً، بيد أنَّ السودان قد ابتُلي إضافة إلى العوامل الطبيعية والإنسانية التي خلقت منه بلداً ذا تنوع فريد، بازدواجيات (Dualities) متعددة لم تعرفها بلاد الله الأخرى، تلك الازدواجيات أحدثت خللاً واضحاً في سياسات سودان ما بعد الاستقلال، انعكس عنها آثار تولدت عنها تعقيدات نتج عنها تأخر السودان ، ونزعم أنَّ الإدراك السليم لهذه التعقيدات يستلزم تحليلاً لها تقام فيه الحجة بالدليل، فلها – أكثر من غيرها – يعزى فشلنا في جعل التنوع مصدراً للقوة [32].

يرجع فشل النظام الديمقراطي لواحد من الأسباب الآتية، أو لبعضها، أو لها جميعاً [33]:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. انشقاق أحد أحزاب الائتلاف الحاكم، أمَّا لعدم اللجوء إلى أجهزة الحزب التنظيمية لحسم الخلاف، وإمَّا برفض أحد الأطراف قرار الأغلبية في الحزب.
2. رفض استمرار التعاون مع طرف معين داخل حزب شريك في الائتلاف الحاكم، وذلك للتحول إلى الطرف الآخر المنافس.
3. غياب المنهج التوفيقي بين أحزاب الائتلاف الحاكم يؤدي إلى عدم التجانس في الحكومة.
4. العمل على منع انتقال السلطة للأغلبية البرلمانية إلى الخصوم بأسلوب غير دستوري.
5. تقديم المصلحة الحزبية على مصلحة التحالف الحاكم بواسطة الخداع والمناورات السياسية.
6. رفض التعايش السلمي مع الآخرين أي الخصوم.
7. رفض أسلوب التداول السلمي للسلطة واستبدله بالقوة المسلحة.

يبقى سؤال المأزق الوجودي هل يعيد المركز هيكلة مؤسسات الدولة لتستوعب الجميع على قدم المساواة؟ أم يوسع جلده ليستوعب القوى المتمردة عليه مع توسيع الهامش الديمقراطي ويواصل سيرته الاولى؟ في واقع الأمر لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يواجه المركز في منعطفات الانتقال هذا التحدي المصيري. قائمة طويلة من الملفات والقضايا تنتظر المعالجة تشمل السلام، الاقتصاد القضاء، الخدمة المدنية ..... وغيرها. ويبقى العامل الأكثر أهمية هنا وهو ضبط العلاقة بين أطراف السلطة وتوظيف القرار والموارد (34).

دخل السودان في دائرة الصراع في 15 أبريل 2023 م، بتمرد قوات الدعم السريع وارتكابه جملة من الفظائع من جرائم تطهير عرقي وأباده جماعية ونهب واغتصاب، وذلك بمعاونة حاضنته السياسية قوي الحرية والتغير، كما حظي بدعم خارجي من بعض الدوائر الغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبعض دول الجوار. وعند طرح سؤال كيف يمكن أن تنتهي الحرب؟ من الواضح أنَّ أي احتمال لنجاح محاولة جديدة لتقاسم السلطة في السودان هذه المرة سيعتمد على الظروف، بدءاً من كيفية انتهاء الحرب أو عدم انتهائها. وببساطة، فإنَّ السيناريوهات المحتملة هي: انتصار حاسم لجانب واحد، حرب طويلة الأمد بين هذه القوات، أو نهاية تفاوضية للحرب. (35) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مما سبق يتضح جلياً أنَّ السودان يتميز بتنوع عرقي وثقافي، وكان من الممكن اعتماد هذا التنوع مصدراً للإثراء الثقافي وعاملاً من عوامل قوة الدولة، لا أن يشكل التنوع سلاح ذو حدين، إذا أُحسن استخدامه يتحول إلى مصدر للقوة، وإذا أسيء استخدامه يصبح سلاحاً للهدم والتدمير. وكل ذلك يتوقف على الكيفية التي يدار بها التنوع.

المحور الثالث: تجربة الفيدرالية في السودان:

أنَّ المطالبة بالحكم الفيدرالي سبق استقلال الدولة السودانية وفي مؤتمر جوبا عام 1946م كان خيار الحكم الفيدرالي حاضراً نتج ذلك لأنَّ السودان هو أكبر بلدان أفريقيا ومن بين البلدان الأكبر مساحة في العالم مع تنوع في مجموعاته الاثنية واللغات، جنوب السودان وحده بحجم ألمانيا وفرنسا مجتمعتين، ودارفور أكبر من إسبانيا[36].

أنَّ من أكثر المشكلات التي واجهت الحكم والإدارة في السودان أنَّ المركزية امتدت لفترة أطول في البلاد مقارنة بالنظامين الآخرين اللذين اتبعهما السودان وهما اللامركزية والفيدرالية، حيث أنَّ المركزية أفرزت عدداً من السلبيات التي «نتج منها ظواهر إدارية كانت مكان تنذُّر من قبل علماء الإدارة [37].

السودان مثله كمثل الدول الإفريقية، تتعدد فيه الأعراق والثقافات، ففيه العنصر العربي، وفيه العنصر الأفريقي بشتى أنواعه. ويطغى فيه الانتماء القبلي في الشمال، وفي الجنوب والغرب وفي الشرق وفي الوسط. وفي كل إقليم من هذه الأقاليم، تتعدد اللغات والثقافات. ومن هنا، فالسودان نموذج للتنوع الثقافي واللغوي والتاريخي والبيئي – أي تعددية عرقية، وتعددية ثقافية وتعددية قبلية، فهو دولة تتكون حقيقة من عدة مجتمعات، لا من مجتمع واحد. تعددية الأعراق والثقافات هذه، جعلت اللجوء إلى الحكم الفيدرالي ضرورة تقدم على الضروريات، وذلك للحرب التي نشأت في جنوب السودان منذ الاستقلال، وللحركات العنصرية التي نشأت في غرب السودان وشرقه [38].

كان نتاج الحوار حول كيف يحكم السودان صعوبة الحكم المركزي للسودان حيث صدر عن مؤتمر الحوار القومي حول النظام السياسي عام 1990م، جاء ما يلي[39]:

يستصحب النظام السياسي الجديد الحقائق التالية:

أ. حقائق أقرها مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في اكتوبر 1989م وهي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(1) اعتماد صيغة النظام الرئاسي حيث ينتخب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من الشعب.

(2) اعتماد الشكل الفيدرالي لإدارة الحكم.

ب. اتساق النظام السياسي الجديد مع البنية الإدارية للدولة.

لقد قرر مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام المنعقد في اكتوبر 1989م، اعتماد الشكل الفيدرالي لإدارة الحكم، ومن ثم صدر في 1991/2/4م المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م، الذي ألغي بموجبه قانون الحكم الذاتي الإقليمي لسنة 1972م، وقانون الحكم الإقليمي لسنة 1980م، وقانون العاصمة القومية لعام 1983م[40].

يوضح دستور العام 2005 م في أنَّ الحكم اللامركزي: تشير المادة (24) من الدستور الانتقالي لسنة (2005م) المستويات الحكم في السودان، وهي مستوى حكم قومي يمارس السلطة ليحمي سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه ومستوى حكم ولائي يمارس السلطة على مستوى الولايات في كل أنحاء السودان ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين، ومستوى حكم محلي ويكون في أنحاء السودان كافة[41].

وقد نصت الوثيقة الدستورية للعام 2019م في المادة (4-1). علي أنَّ: جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لامركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب[42].

نجد أنَّ الوثيقة الدستورية لم تحدد بدقة نمط الحكم فالنظام (اللامركزي) حيث أن له أنوع، وبذلك يكون التوهان بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية.

فيما نصت اتفاقية السلام جوبا المبرم في أبريل 2020م علي: السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، فيدرالية، تكون فيها السيادة للشعب وتمارسها الدولة وفقاً لأحكام الوثيقة الدستورية واتفاق السلام وأي دستور لاحق يتفق عليه السودانيون [43].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوجد الاتفاق نقاط خلاف كثيرة حول تقسيم الثروة والسلطة ونتج عنه ظهور تكتلات مناطقية مطالبيه، أدي ومازال يحدث اضطرابات سياسية، بجانب وجود رؤي تعارض الاتفاق، من حيث النهج الذي أُتّبع في إجراء المفاوضات، أنَّ النهج التفاوضي القائم على المسارات الجهوية كان خاطئاً.

خلل تطبيق الفيدرالية في السودان:

تنجح الفيدرالية على أفضل ما يكون عندما يتوافر احترامٌ واسعٌ لسيادة القانون، وثقافة التسامح والتكيف بين الجماعات السكانية، والعناصر الهامة للهوية المشتركة. وقد تلعب التدابير المؤسسية دوراً هاماً في ذلك. بما أنَّ الفيدرالية من حيث وسائل وقنوات التطبيق، تعنى فيما تَعْنى وجود أساس دستوري لقيام مجموعة كاملة من مؤسسات الحكم الضرورية في كل وحدة جغرافية، بالإضافة إلى مؤسسات الحكم القومية، وأن يكون لكل مجموعة من هذه المؤسسات الحق في اتخاذ ما تراه من سياسات في المجال الذي يليها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوجد التطبيق العملي للفيدرالية جملة من الاختلالات من منظور سياسيي، الاجتماعي، قانوني واقتصادي نورد في الجانب المالي على سبيل المثال:

1. لم يصاحب التوجه نحو الفدرالية أي محاولة تذكر لإعادة تقسيم الثروة القومية جهويا علما بأنَّ العاصمة والإقليم الأوسط – اللذين يضمان (30%) من السكان – يتمتعان ب (70%) من الناتج القومي، وفى ميزانية عام 1994–1995م، لم يتجاوز المبلغ المخصص لدعم كل الولايات بمبلغ (15) مليار جنيه للإنفاق الجاري و (7) مليار جنيه للإنفاق الإنمائي – وتمثل هذه المبالغ در (6،5 %) من الموازنة العامة البالغة (349) مليار جنيه و(0،6%) من الناتج القومي الإجمالي المقدر ب (2،947) مليار جنية.
2. اعتمدت للولايات ميزانيات حارية تمثل فيها إيراداتها الذاتية (67%) من جملة مصروفات الولايات الشمالية و (11%) من مصروفات الولايات الجنوبية للعام المالي 1994–1995م، وقد أثبتت التجربة أنَّ الإيرادات الذاتية للولايات في دارفور وكردفان والشرق بلغت في الفترة 1987 م – 1990م، نسبة (13% و14 و19%) على التوالي. وهذا يعكس اعتماد الولايات الفعلي والمصرف على الدعم المركزي مما يخضعها للهيمنة المالية المركزية، بينما يؤدي اعتمادها أساسا على إيراداتها الذاتية للإبقاء على التوزيع الحالي غير العادل للثروة القومية على ما هو[44].

نجد أنَّ مشروع الحكم الفيدرالي لم تضع له الضمانات الكافية لاستمراريته ولمواجهة المتغيرات والتحديات التي يمكن أن تعصف به[45]. من العقبات التي واجهه التطبيق العملي للحكم الفيدرالي عدم حصر سلطات الحكومة المركزية وصلاحياتها بصورة واضحة في الدستور.

يفترض بعض الباحثين أنَّ للفيدرالية مخاطر تتمثل في الاتي:

أ. اتخاذ الاثنية الحزبية كوسيلة وأداة لتحقيق الهيمنة على السلطة السياسية والاقتصادية مستقلة التوجهات الفكرية للحركات التحررية السياسية التي تشكلت على أساس المطالبة بحقوق القوميات والاثنيات التي كانت مهمشة من قبل النخب السياسية السابقة.

ب. حالة فقدان حركات الكفاح المسلح للسلطة السياسية المركزية وسيطرة على بعض الحقائب الوزارية، فإنَّها ستعمل على تعبيد الطريق وتوفير المقومات لتحقيق الحكم الذاتي والانفصال عن الدولة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السودانية. ويمكن أن تزداد دعاوى الانفصال تحت شعار الفيدرالية أو الحكم الذاتي، وستتعلّل كل مجموعة بكثرة تعدادها وقد تستقطب النازحين من مناطقهم والمهجّرين في العاصمة والمدن الأخرى من أجل إعادة تشكيل إقليم يتمتع بالحكم الذاتي.

ج. ثغرات في جسد الحكم الإقليمي، تستند إلى افتراض محاولة ترضية المجموعات الاثنية المتنوعة والمصـــالح الفئوية، التي قد تتحقق في حالة الســـودان، نظراً إلى تداخل هذه المجموعات عبر المســـاحات الجغرافية، وقد تزيد من بواعث الصـــراع لأنَّ الاقتتال كان على ملكية الأراضـــي واحتكارها أو الاستيلاء عليها.

علي الرغم مما ذكر من مخاوف فإنَّ التجارب السابقة أثبتت أنَّ الفيدرالية ساعدت كثير البلدان في تسوية نزاعاتها أو تحســـين حوكمتها، فإنَّها أيضـــاً قد تفاقم الاختلافات الموجودة، ما يؤدي أحياناً إلى تعميق النزاعات أو فشل الدولة، الفيدرالية شكل معقد من أشكال الحكم وغالباً ما تكون شديدة الالتزام بالدستور، وهو أمر يطلب الإرادة السياسية الصادقة.

لقد افتقدت الفيدرالية منذ بداية تطبيقها في السودان الكثير من الشروط القبلية الواجب توافرها، مثل الدستور الجامد، والتعددية الديمقراطية، للأخذ فيها كنظام يتواءم ويتسق مع طبيعة الدولة السودانية وخصوصياتها. كما أنَّ الأخطاء والنواقص في التجربة قد شملت مستويات الحكم الفيدرالي الثلاثة بما فيها مستوى الحكم المحلي الذي أصابه الترهل الإداري، والعجز المالي، وضعف الأداء. وكان ذلك نتيجة ضعف السياسات العامة التي صنعتها الحكومة الفيدرالية (المركزية)، وعدم التزام الولاة وقادة الحكم المحلي بإنفاذ الخطط والسياسات المجازة. وعلى الصعيد نفسه كان لفقدان استقلالية الحكم المحلي وتعدد قوانينه التي صُممت خلال فترة العهد الوطني، وبخاصة خلال العقدين الأخيرين، الأثر الأكبر في ضمور اختصاصات وسلطات المجالس المحلية. وربما زادت هذه القوانين المتعددة فرص التدخل والرقابة المركزية في الشؤون المحلية، فضعُف الحكم المحلي وأحدث نتائج سالبة متعددة، منها انحرافه عن أهدافه الأساسية.

مبررات تبني طرح الحكم الفيدرالي للسودان

كان للتركيبة الثقافية التي أفرزها التاريخ، والتي جعلت من السودان لوحة تتعدد وتتمازج فيها الألوان وتتداخل وتتمازج فيها الظلال نشأت الحاجة الدائمة والملحة لصيغة الحكم التي تلبى احتياجات كل هذا التنوع والتعدد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في الثقافة ونمط الحياة، اندلع الصراع العرقي والجهوي في أحيان كثيرة في أماكن متعددة بسبب سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الأفراد والجماعات، وبسبب عجز السلطة المركزية وإخفاقها في التوزيع العادل للثروة القومية وفشلها في توسيع قاعدة المشاركة في السلطة السياسية مما أوجد شعورا بالغبن والحرمان. ومن هنا كان الإحساس بالحاجة أحيانا لتأسيس تكوينات جهوية، ومن هنا كانت المناداة المستمرة والملحة باللامركزية التي تصاعدت من الحكم اللامركزي إلى الحكم الإقليمي ثم الحكم الفيدرالي [46].

هناك جملة من المبررات لأفضلية الحكم الفيدرالي منها ما ينطبق إلى حد كبير على السودان، وأهمها ما يلي:

1. صعوبة (إن لم يكن تعذر) حكم البلاد الواسعة مركزياً بسبب بعد المسافات.
2. التنوع الثقافي والعرقي والجهوي وما يفرزه من تباين المشاكل والرؤى والمشاعر مما يستدعي وضع سلطة اتخاذ القرار وتنفيذه في مكان الأحداث وبروي المتأثرين بها مباشرة.
3. تمحور السلطة المركزية في المنابر الثقافية والعرقية والدينية والسياسية الحزبية في المركز الأمر الذي يؤدى إلى احتكارها في أيدي قلة محددة من السكان وبقاء الغالبية العظمي في عزلة عن السلطة الفعلية.
4. ضعف الشعور القومي إزاء الروابط الإقليمية، وذلك نتاج عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة جهويا مما ولد غبن. [47].
5. إنَّ الدستور الفيدرالي يحقق الديمقراطية المتوازنة من خلال تمكين الأقاليم من ممارسة الحكم الذاتي في حدودها وفى إطار الاختصاصات الممنوحة لها، وفي ذات الوقت المشاركة في السلطة على المستوى المركزي من خلال التمثيل العادل للأقاليم في الهيئة التشريعية ودورها في اختيار الحكومة الفيدرالية.
6. أنَّ الفيدرالية تقوم على العدالة في تقسيم السلطة فهي تقوم على العدالة في توزيع الثروة أيضا حيث نجد ذلك في قائمة الاختصاصات لكل مستوى من السلطة فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية وإدارتها وتنميتها فضلا عن صيغ التنسيق والتعاون لتحقيق إعادة التوزيع العادل للموارد وتوفير مستوي عام من الخدمات الضرورية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. في محتوي الاختصاصات المسندة للحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم فنجد أنَّ السلطة الفيدرالية تختص بمسائل السيادة مثل الدفاع والأمن والشؤون الخارجية والعملة والهجرة والجنسية ... وغيرها. بينما تختلف قائمة السلطات الإقليمية حسب الظروف التي أدت إلى تكوين الدولة الفيدرالية.
8. تعتبر الضمانات الدستورية عن الحقوق والحريات الأساسية في الدستور الفيدرالي سمة هامة تتكامل مع السمات أعلاه في تحقيق الفيدرالية، وذلك باعتبارها أساسا للإجماع الذي تقوم عليه الدولة الموحدة الذي يكفل بمقتضاه للمواطن حقوقا عامة مستمدة من حقيقة المواطنة في الدولة الفيدرالية فضلا عن حقوقه داخل ولايته الأم، ومثال لتلك الحقوق والحريات تلك المتعلقة بالانتقال والتعبير والدين والمساواة ... وغيرها.
9. تمثل المراجعة القضائية التي تمارسها المحكمة الفيدرالية (الدستورية، العليا، الاتحادية) سمة هامة من سمات الدستور الفيدرالي لما تقوم به من دور مهم في المحافظة على الدستور وصيانة الاختصاصات المسندة بموجبه منعا للتغول أو الاستبداد أو التضارب الذي يخل بالميزان الفيدرالي فضلا عن إنفاذ الحقوق والحريات سالفة الذكر. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الالتزام باستقلال القضاء كضمانة لسيادة حكم القانون وصيانة الفيدرالية القانونية[48].

الخاتمة:

يحتاج السودان إلى مراجعة تجربته في الحكم اللامركزي شكـــلاً وتقييمها في محتواها، والعدول عنها إلى نمط فيدرالي جديد يعتمد على مناهج مبتكرة لتطبيق فكرة الفيدرالية بما يســـاعد على تحقيق الإصـــلاح الإداري والمالي، ويقنن المشاركة السياسية، ومن الأهمية أن يدرك متخذو القرار السياسي في الوقت نفسه أنَّ الفيدرالية يمكن أن تتعرض للفشل إذا لم تطبق بشروطها والالتزام بالدستور.

إنَّ الفيدرالية توفر صيغة مناسبة للديمقراطية المتوازنة والحكم الذاتي وعدالة تقسيم الثروة. عند استيفاء النتائج من هذا التحليل المقارن للاتحادات الفيدرالية، يجب أن نضع في ذهننا التعليقات المسجلة في البداية حول فوائد وقيود المقارنات مع الاتحادات الفيدرالية الأخرى فالمقارنات تساعد في جذب الانتباه للقضايا الهامة وللبدائل الممكنة التي توضحها تجربة الاتحادات الفيدرالية الأخرى، لكننا نحتاج أيضاً لإدراك القيود الموضوعة على مدى تطبيق المقارنات وبصورة خاصة لإمكانية نقل المؤسسات للظروف والسياقات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المختلفة. وفوق كل هذا، فمن المهم أن ندرك أنَّ المقارنات قد تؤدي إلى استنتاجات مفيدة ليس ببساطة في أمثلة الهياكل المؤسساتية المختلفة، ولكن في أن تتوصل لفهم الطريقة التي قد تفاعلت بها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسات الفيدرالية والمسارات السياسية مع بعضها البعض.

إنَّ ما يمكن أن نتعلمه من الاتحادات الفيدرالية الأخرى التي نجحت هو أنَّ القبول العام للقيم والعمليات الأساسية المطلوبة للأنظمة الفيدرالية كان أكثر أهمية من هياكلها الرسمية وهذه تتضمن الاعتراف الصريح واستيعاب الهويات والولاءات المتعددة، والأغراض والأهداف المشتركة.

غالباً ما أدت الجهود لإنكار أو كبح الهويات المتعددة بداخل مجتمع متنوع إلى الاضطرابات أو الانقسامات أو الحرب الأهلية. ومن ثَمَّ فإنَّ أحد العناصر الأساسية في أي اتحاد فيدرالي يضم مجتمعاً متنوعاً كان القبول لقيمة التنوع والإمكانية الولاءات المتعددة التي يتم التعبير عنها من خلال إنشاء الوحدات المكونة للحكومة وتمتعها بحكم ذاتي مستقل حقيقي على تلك الأمور الأكثر أهمية لهويتها المميزة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الشيء الذي له نفس الأهمية كان الاعتراف بالمزايا حتى بداخل أي مجتمع متنوع تلك المزايا المستمدة من أغراض وأهداف مشتركة توفر الأساس لمسارات متوازية من الحكم المشترك.

النتائج:

1 . النظام الفيدرالي يعد الأنجع لمعالجة معضلة الحكم في السودان ويمثل مخرجاً لحل المشاكل التي يثيرها سوء إدارة التعدد الاثني والثقافي والديني التي أدخلت المجتمع والدولة السودانية في صراعات مزمنة.

2 . نجاح النظام الفيدرالي في السودان لا يتأتى إلَّا بوضع وتصميم دستور جامع يكرس (معايير وأوزان) جديدة ومنصفة لمكونات المجتمع، وينطلق من قسمة حقيقية وعادلة للموارد بين الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات.

3 . لا يوجد نظام فيدرالي معياري واحد يمكن القياس عليه لموائمة اختلافات الدول حتى لو تشابهت مشكلاتها، ولكن بالإمكان الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية في هذا الجانب للبناء على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النجاحات وتلافي الإخفاقات للوصول إلى اعتماد وتطبيق النظام الفيدرالي يتلاءم مع التحديات الخاصة في السودان.

4 . يتسم النظام الفيدرالي بالنمط المعياري وليس الوصفي ويحقق الجمع ما بين (الوحدة والتعددية)، الحفاظ على الوحدة في ظل التعدد.

5 . التطبيق الحالي للفيدرالية في السودان لا يجد رضا سياسي واجتماعي، (فيدرالية اتفاق جوبا للسلام) في كل ولايات الوسط والشرق، وقد تمثل هذا الشعور بتداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في هذه الولايات.

6 . ليس هناك فيدرالية بمقاس واحد للجميع، فلابد من البحث حول الشروط المسبقة لنجاح الفيدرالية السودانية في داخل المجتمع المحلي وتحديد الإشكاليات منها على سبيل المثال (توزيع الثروة) والذي يحتم اتباع الفيدرالية المالية.

7 . وجود محكمة (دستورية)، تسهم في تحقيق العدالة بوظيفتها الرقابية فضلا عن الفصل في النزاعات بين المركز والولايات وتفسير النصوص الدستورية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

1. مراجعة إخفاق تجربة الحكم الفيدرالي في السودان، مع استصحاب التجارب الفيدرالية الناجحة في الحكم على المستوى الإقليمي والعالمي للوصول إلى اعتماد نمط فيدرالي عادل يتبنى مناهج مبتكرة لتطبيق النظام الفيدرالي بما يحقق إدارة مثلى للتنوع ويعزز المشاركة السياسية ويوطد الحكم الرشيد.
2. السعي الي تعزيز الوعي السياسي بمدى جدوى تطبيق النظام الفيدرالي لدى النخب السياسية لإيجاد إرادة سياسية وبناء توافق سياسي يقف إلى جانب إنجاح التجربة الفيدرالية.
3. أن يتم التوافق على دستور جديد يتضمن الركائز الأساسية والواضحة لنظام فيدرالي لا لبس فيه.
4. اعتماد معيار الكفاءة في الخدمة المدنية واختيار العناصر المقتدرة والمدربة؛ لأنَّ العنصر البشري هو أساس نجاح الفيدرالية.
5. التأكيد على أنَّ الفيدرالية لا تتعايش إلا مع الديمقراطية، التي يجب أن تترسخ أكثر في جميع مستويات الحكم الفيدرالي.
6. تقوية الرقابة البرلمانية (في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية وإقامة المجالس المحلية) من أجل ضبط تجاوزات وفساد الأجهزة التنفيذية المركزية والولائية والمحلية، وتقديم المختلسين للعدالة الناجزة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم نصر الدين، حول إشكالية الدول الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية سلسلة بحوث سياسية العدد، 130.
2. اتفاق سلام جوبا، المادة (1.3).
3. آدم الزين محمد والطيب ابراهيم وادي، رؤي حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، 1998م.
4. آدم الزين محمد، اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2011، ص 11.
5. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006م.
6. إسماعيل الحاج موسي، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الحكم الفيدرالي واختيار النظام السياسي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م.
7. أندرو لادلي، الدور المحتمل لتقاسم السلطة في السودان ومخاطره المنظمة العربية للقانون الدستوري، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
8. أندرو لادي، الدور المحتمل لتقاسم السلطة في السودان ومخاطره، المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، منشورات المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات، 2024م.
9. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، المستقبل العربي،2008 م.
10. جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ت: مها تكلا، مطبعة جوفان، أوتاوا، 2007م.
11. حسن علي الساعوري، كيف يحكم السودان، مؤتمر السودان الواقع وأفاق المستقبل، جامعة أفريقيا، الخرطوم، مطبعة جامعة أفريقيا، 2012م.
12. حمد عبد الله آدم، قبائل السودان نموذج للتمازج والتعايش، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2002م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. خالد عليوي العرداوي الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفيدرالية في العراق الواقع والمستقبل عقدتها كلية القانون والسياسة – جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الأمريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفيدرالية، اربيل – اقليم كوردستان – العراق، 2010.

14. دستور السودان الانتقالي، لسنة 2005م، المادة (24).

15. رونالد ل. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، اوتاوا – كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006م.

16. سام. ج، نمو تحدي الأثنية والنزاعات في أفريقيا والحاجة الي نموذج جديد، ت: مهدي حسين عليوي، مركز الدراسات الدولية بغداد، 1998م.

17. طارق مبارك مجذوب، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الفيدرالية والبيئة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م.

18. عبد العزيز إدريس الخطابي، اللامركزية الإدارية والسياسية وقيمتها لفكرة الوحدة العربية، مجلة دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، 2000م.

19. عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان، الخرطوم، المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019م.

20. علي عباس حبيب، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م.

21. عماد رزيك عمر، الأسس الفكرية والدستورية للنظام الفيدرالي الأمريكي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2019م، ص 486.

22. عبد القادر محمد أدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020م.

23. كامل ادريس، السودان 2025 تقويم المسار وحلم المستقبل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016 م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

24. ماجد راغب الحلو، الإدارة المحلية بين اللامركزية وعدم التركيز، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، مجلد 17، العدد1، 1975م.

25. محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1996،2م.

26. محمد المهاوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية دراسة نظرية مقارنة، بيروت: دار المستقبل العربي، 1990م.

27. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر، الخرطوم، ط2، 2006 م.

28. محمد طه بدوي، أصول علوم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1965م.

29. محمد عثمان هاشم، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الدعوة للفيدرالية تحت المجهر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م.

30. محمد هماوندي، الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الادارية الاقليمية، ط 2، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر أربيل، 2001م.

31. منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، الخرطوم، دار التراث، ط1، القاهرة، 2003م.

32. الهادي عبد الصمد عبد الله، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي مؤسسة العين للطباعة، ط 1، العين، 1990م.

33. هيلدا فرافجورد جو نسون، ت: فريق ميثافرنسي، أنداع السلام نيفاشا قصتي مع مفوضات أطول حروب أفريقيا، دار مدراك للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

34. الوثيقة الدستورية 2019م، المادة (4-1).

35. وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، العراق، النجف، 2019م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الأجنبية:

1. Ian Robinson and Richard Simeon, the dynamics of Canadian federalism, in: Canadian Politics by Bickerton and Gagnon, Toronto University of Toronto, 2004.
2. Martin J. Dent, Identity Politics, Filling the Gap Between Federalism and Independence, Ashgate, Usa2004,

الهوامش:

(1) ماجد راغب الحلو، الإدارة المحلية بين اللامركزية وعدم التركيز، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، مجلد 17، العدد1، 1975م، ص 9.

(2) وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، العراق، النجف، 2019م، ص 17.

(3) رونالد ل. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، اوتاوا – كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006م، ص ٩

(4) Ian Robinson and Richard Simeon, the dynamics of Canadian federalism, in: Canadian Politics by Bickerton and Gagnon, Toronto University of Toronto, 2004, p.9.

(5) محمد طه بدوي، أصول علوم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1965م، ص 18.

(6) Martin J. Dent, Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence, Ashgate, Usa2004, PP1-4.

(7) محمد هماوندي، الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية، ط 2، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر أربيل، 2001م، ص182.

(8) كامل ادريس، السودان 2025 تقويم المسار وحلم المستقبل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016 م، ص431.

(9) عبد العزيز إدريس الخطابي، اللامركزية الإدارية والسياسية وقيمتها لفكرة الوحدة العربية، مجلة دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، 2000، 38 ص.

(10) رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، مرجع سابق، ص 4.

(11) المرجع السابق، ص 27.

(12) خالد عليوي العرداوي الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفيدرالية في العراق الواقع والمستقبل عقدتها كلية القانون والسياسة – جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الأمريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفيدرالية، اربيل – اقليم كوردستان – العراق، 2010، ص 4.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(13) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص 35.

(14) رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، مرجع سابق، ص 1.

(15) كامل ادريس، السودان 2025 تقويم المسار وحلم المستقبل، مرجع سابق، ص436.

(16) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ت: مها تكلا، مطبعة جوفان، أوتاوا، 2007م، ص1.

(17) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مرجع سابق، ص2-3.

(18) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مرجع سابق، ص20-21.

(19) محمد المهاوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية دراسة نظرية مقارنة، بيروت: دار المستقبل العربي، 1990، ص 183.

(20) علي عباس حبيب، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م، ص 62.

(21) عماد رزيك عمر، الأسس الفكرية والدستورية للنظام الفيدرالي الأمريكي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2019م، ص 486.

(22) عبد القادر محمد أدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الاثني والوحدة القومية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020م، ص4.

(23) هيلدا فرافجورد جو نسون، ت: فريق ميثافرنسي، إنداع السلام نيفاشا قصتي مع مفوضات أطول حروب أفريقيا، دار مدراك للطباعة والنشر، بيروت، 2011م، ص21.

(24) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، المستقبل العربي،2008 م ص 95.

(25) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر، الخرطوم، ط2، 2006 م، ص4.

(26) سام. ج، نمو تحدي الأثنية والنزاعات في أفريقيا والحاجة إلى نموذج جديد، ت: مهدي حسين عليوي، مركز الدراسات الدولية بغداد، 1998م، ص 7.

(27) حمد عبد الله آدم، قبائل السودان نموذج للتمازج والتعايش، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2002م، ص1.

(28) آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي، رؤي حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، 1998م، ص99.

(29) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1996،2م، ص 16.

(30) أندرو لادلي، الدور المحتمل لتقاسم السلطة في السودان ومخاطره، المنظمة العربية للقانون الدستوري، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2025م، 10.

(31) إبراهيم نصر الدين، حول إشكالية الدول الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية سلسلة بحوث سياسية العدد، 130.

(32) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، الخرطوم، دار التراث، ط1، القاهرة، 2003م، ص 21.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(33) حسن علي الساعوري، كيف يحكم السودان، مؤتمر السودان الواقع وأفاق المستقبل، جامعة أفريقيا، الخرطوم، مطبعة جامعة أفريقيا، 2012م، ص 152-153.

(34) عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان، الخرطوم، المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019م، ص 75.

(35) أندرو لادي، الدور المحتمل لتقاسم السلطة في السودان ومخاطره، المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، منشورات المؤسسة الدولية للدمقراطية والانتخابات، 2024 م، ص 11.

(36) الهادي عبد الصمد عبد الله، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي مؤسسة العين للطباعة، ط 1، العين، 1990م، ص99.

(37) آدم الزين محمد، اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2011، ص 11.

(38) حسن علي الساعوري، الفيدرالية في السودان، مرجع سابق، ص 116.

(39) إسماعيل الحاج موسي، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الحكم الفيدرالي واختيار النظام السياسي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م، ص 52.

(40) إسماعيل الحاج موسي، الفيدرالية في السودان، مرجع سابق، ص 59.

(41) دستور السودان الانتقالي، لسنة 2005م، المادة (24).

(42) الوثيقة الدستورية 2019م، المادة (4-1).

(43) اتفاق سلام جوبا، المادة (1.3).

(44) محمد عثمان هاشم، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الدعوة للفيدرالية تحت المجهر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م، ص 229-230.

(45) الهادي عبد الصمد عبد الله، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي، مرجع سابق، ص 100.

(46) إسماعيل الحاج موسي، الفيدرالية في السودان، مرجع سابق، ص 44-45.

(47) محمد عثمان هاشم، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الدعوة للفيدرالية تحت المجهر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م، ص 227-228.

(48) طارق مبارك مجذوب، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الفيدرالية والبيئة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط1، 1998م، ص 240-241.